

مسح الاستبداد: من طغيان الدولة إلى طغيان الجماعة



www.alhramain.com

تُعد الأفكار والآراء السياسية والدينية والثقافية منظومة أساسية في حياة الفرد والمجتمع، وتتطلب بيئة حاضنة للحوار البناء حتى تتطور وتزدهر. فالحوار هو بوصلة تُرشدنا لفهم الاختلافات، وبناء جسور التفاهم، والتغلب على الخلافات.

ولكن بيئة الحوار في مجتمعنا ليست في أفضل حالاتها، فهي بالضرورة انعكاس لدرجة التخلف الحضاري الذي تعشه، إذ لا يمكن لواقع مستبد سياسياً ومتخلف اجتماعياً ومتراجعاً علمياً أن ينتج بيئة حوار ناضجة وملهمة.

وعلى طول امتداد العالم العربي تصدر الاستبداد كلغة رسمية للحكم، ولا تكاد تجد دولة منها استطاعت أن تتفلت من هذا الإرث الثقيل. وبينما أَوجدت الدول الأوروبية معايير حقوقية خفت بها من حدة الاستبداد، فإن دول العالم الثالث لا تزال مكبلة بقيود التسلطية حد الاختناق.

وقد انعكست طبيعة الأنظمة السياسية على القوى السياسية والاجتماعية والدينية النشطة، حيث تحولت الأخيرة مع مرور الزمن إلى عبء كبير على مجتمعاتها. فالكثير من الأحزاب السياسية والدينية والجمعيات والمنظمات لا تختلف من حيث الحدة والتسلطية عن الأنظمة التي تحكمها.

ثمة سلوك يتكرر وقناعات شبه راسخة تحدّها ملازمة لهذه التكوينات، خذ على سبيل المثال تعاطي الجماعات الإسلامية مع الرأي المخالف، فالنصول الدينية تشجع على التفكير والنقاش، لكن قادة الجماعة يعاقبون من يُقدم رأيًّا مخالفًا لآرائهم، ولا يتزدرون من اتهامه بضعف العقيدة، أو الانحراف عن الصراط المستقيم.

والامر لا يختلف في الميدان السياسي، اذ تتضمن ادبيات الاحزاب السياسية تأكيدا على ان احد اهدافهم الرئيسية صيانة الحريات العامة، والدفاع عن اصحاب الرأي، لكنهم لا يتربدون عن التشكيك في وطنية من يُثير قضايا حرجه تخالف قناعاتهم، ولا تتردد انظمتهم الداخلية من طرد المعارض لهم او تهميشه، او شن حملات اعلامية ضده.

ومثلكما تعطي الدول العربية أهمية لصورة الحاكم، وكوفيته وشكل لحيته، فان الجماعات السياسية والدينية تركز على هيئة الزعيم ولباسه وطريقة كلامه. ومثلكما تُنفق الدول أموالاً طائلة لنشر صور الحاكم وتوزيعها، فان الجماعات تخصص ميزانيات كبيرة لطباعة صور الزعيم وتعليقها في المجالس والطرقات.

لقد أدى الاستبداد والسلط إلى ظهور مستبدین ومتسلطین على مختلف المستويات، من الحکام الذين يتذرعون بحماية الوحدة الوطنية إلى الأحزاب التي تدعی صيانة الحرية والدفاع عن الدستور، والجماعات الدينية التي ترفع شعار الدفاع عن القيم والشريعة. كل ذلك أدى إلى إغلاق أبواب الحوار خوفاً من الفتنة.

وأصبح كل من يختلف عن المألوف يهدد بخطر الإقصاء. إذ يكفي أن تنتهي لمذهبٍ مغايرٍ للمذهب السائد لتصبح هدفاً للتهميش والتنمر، ولا يخفى حجم التضييق على بعض الممارسات أو الشعائر الدينية المخالفة للإطار العام، ويكتفي أن تطرح تصوراتٍ وحلولاً خارجة عن المندوب لـتُواجه العداء السياسي أو حتى التكفير الديني.

وفي عالم تقاس فيه الأفكار بسلطة القوة لا بقوة الحقيقة، يصبح الحوار رحلة محفوفة بالمخاطر، ونور المعرفة مهدداً بطلال الخوف. حينها يلجأ العلماء إلى إحراق مؤلفاتهم خوفاً من الاضطهاد، بينما يُخفي آخرون آرائهم تجنبًا للعقاب.